الأمم المتحدة

E/2012/NGO/94

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الجمعية الوطنية الحضن، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

270612 270612 12-31460 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تحيط الجمعية الوطنية – الحضن علما بانعقاد الجزء الرفيع المستوى وتسلّم بأهمية موضوعه لهذا العام: ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وترى الجمعية أنه، في سياق تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي والأزمة المالية، يتعيّن أن يشكّل تعزيز العمل اللائق للجميع وعلى جميع المستويات هدفا عالميا وينبغي أن يكون كذلك جزءا من الإجراءات التي تتخذ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الالتزامات المقطوعة خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن.

وتؤكد الجمعية أيضا أن العمل اللائق ليس مسألة توظيف أو حماية اجتماعية فحسب، بل مسألة حوكمة أيضا؛ وتذكّر بأن الهدف من توفير العمل اللائق يتطلب وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مؤسسات تتحلى بالمسؤولية، والتزاما سياسيا ومجتمعا مدنيا قويا ومنظما.

وتؤيد الجمعية الجهود التي تُبذل في هذا الميدان وتدعو جميع الشركاء إلى الوفاء بالتزاماتهم. وبالتالي، فإنها توصي بما يلي:

- إدراج العمل اللائق في الأهداف والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية، والإسراع بتنفيذ الدعائم الأربع للنهج الذي تتبعه منظمة العمل الدولية، ولا سيما اعتماد استراتيجيات وقائية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأمومة وتحسين الصحة والسلامة في مكان العمل للنساء الحوامل والنساء اللواتي وضعن حديثا والمرضعات؛
- تهيئة اقتصاد منصف يستند إلى الكفاءة والمنافسة من خلال تكافؤ الفرص والحق في الحصول على المعلومات؛
- تعبئة الموارد الداخلية وتشجيع الاستثمار من خلال تحسين المناخ العام للاستثمارات، ولا سيما بتخفيض النفقات الإدارية المرتبطة بالأعباء الإدارية وبالبيروقراطية؛
- زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وإشراك القطاع الخاص عن طريق إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- الأخذ بنهج فعّال لتعزيز القدرات على مباشرة الأعمال الحرة والابتكار على صعيد المؤسسات التجارية لاستحداث أنشطة جديدة؛

- تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تعزز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة وتمثيل المرأة في الهيئات التي تشارك في الحوار الاجتماعي؛
- بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- تشجيع عمالة الشباب عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات تنمية المهارات، ولا سيما في ميدان التدريب المهني، وبناء القدرات، وحرية تنقل اليد العاملة؛
- إعادة تأهيل الشباب في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الزراعية تحديدا؛
- تهيئة المجال الريفي من أجل ضمان الاستقرار في الأرياف والمساهمة في تنميتها.